

ما مصير العقارات التي بيعت بوثائق مزورة؟

## مدير المصالح العقارية: ملغيّة وباطلة في حال تمت خارج السجلات

**الجمارك**، تتوقع تهريب البطاريات واللادات إلى لبنان مصدر في الضابطة الجمركية: حركة تنقلات واسعة تطول رؤساء المفازر والخفراء قريباً

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في الضابطة الجمركية لـ«الوطن» عن حركة تنقلات واسعة ستطول رؤساء المفازر والوكلاه والخفراء في الأمانات الجمركية خلال الأيام القليلة القادمة، بهدف تبديل أموك عن عناصر الضابطيات وتوريدهم على العمل في مختلف المناطق، وتلقي طلبات الاعتراض والاستئناف إليها إضافة إلى استعادة سجلات مدينة الرستن وهي بحالة سليمة.

تشوب العلاقات مع الوسط الذي يملكون فيه تأثير في نزاهة

العمل، وأن هذه التنقلات تحد من حالات الترهل وتحث من آليات العمل ونشاطه بما يحسن العمل العام الجمركي،

مبيناً أن حركة تنقلات الضابطة المالية تأتي في إطار استكمال

حركة تنقلات بداتها الضابطة قبل فترة على مستوى

الضابطيات واعادة توزيعهم وتكييفهم المهام المطلوبة منهم

مع التركيز على معايير القرابة والخلفاء في تنفيذ المهام

الجمركية.

من جانب آخر، توقع مدير في الجمارك خلال تصريح

لـ«الوطن»، إعادة تهريب البطاريات والشواحن واللادات

باتجاه دول الجوار، نظر لكتسها في مخازين التجار،

جريدة الأخبار الحاد في الطبل على إيهام الترويج

الموجود في التقنية الكهربائية بشكل عام، والحقائق على

استقرارها لنفس طبيعة.

ولفت إلى أن التجار سوف يتوجهون إلى تهريب تلك المواد

نحو دول الجوار، وخاصة لبنان، منه كсадها

مستواعاتهم واستفادة من الفارق السعري المرتفع في

لبنان حيث ترتفع قيمة هذه المواد في لبنان من السوق

المحلية لديها وخاصة أن الكثير من هذه المواد تحفظ

المواصفات النوعية المطلوبة، وتغطيتها تتحقق

المدنية، وهو ما أكد مصدر في جماعة المستهلك أن الكثير

من هذه البضاعة تتفقد الجودة وتحفظها في مراكبها

والمواصفات التي تحملها وتم تبديل الكثير من الضبوط في

هذا الماء وتدعم كفاءتها وخاصة مع عدم توفر

الشركات المستوردة فحالت حول سلامه استخدام هذه

المواد.

المصدر في الضابطة الجمركية أكد أن هناك متابعة

للموضوع الجهة دخول أو خروج التجهيزات والأدوات

الكهربائية بطرق غير شرعية وب الخاصة من الضبوط في

الجهات، مما يتطلب تبديل الكثير من سبب سرعة

تفاوت هذه المواد وعدم كفاءتها وخاصة مع عدم توفر

الشركات المستوردة فحالت حول سلامه استخدام هذه

المواد.

هذه الصحف من واقع السجلات الرقمية الإلكترونية التي تدور في قريتين في منطقة الجولة في محافظة حمص بعد الإعلان للجمهور وتلقي طلبات الاعتراض والاستئناف في مختلف المناطق، وتلقي طلبات إستئناف على العمل بها إضافة إلى استعادة سجلات مدينة الرستن وهي بحالة سليمة.

من جانبها وفقت فلوج نظام السجلات العقارية بالمحكمة والمحيط والمحمص بأوراق وثائق تثبت تأمين في حلب ودير

الأخراجية لمنع النلاعيب بالكتياب والرسائل العقارية

والاحفاظ على حقوق المواطن، وكانت أن جات الترويج

التي جرت في سجل العقاري لبلدة جبل، وهي تختلف

بعمليات بعده ببيع «برانية» أو لدى الكاتب العدل.

وبينت أن المطابقة من الإجراءات الأساسية في تقييم

العقارات ومنع النلاعيب والتزوير في حال غياب المالك للتأكد

من صحة التفاصيل والأحكام والأوراق الفنية حيث لا

يمكن تزوير أي سجل عقاري مرفق في الإيداع.

الطبقة في بعض الحالات الخاصة التي تقتضي

استخدام العقار المسليوب بالتزوير والتلاعب في غياب

المالك، مشيرة إلى إجراءات غيرها تغيرت لحماية العقار

وأدت إلى التلف والتفاق للمديريات المتقدمة عن العمل وتم توقيع

وصدور بعض التشريعات والمراسيم الخاصة بالسجل

العقاري.

بدوره بين مدير عام المصالح العقارية أن أي منطقت أو محافظة تم إيداع نسخة منه في مديرية أمانة السجل العقاري المركزي في حال تمت خارج دوائر السجل العقاري وباطلة التي تتحقق بكافة العقود العقارية وبجمع الصحف العقارية بصورة بيضاء ومرفقة بها الخصوص، للوثائق ومخزنة في أماكن آمنة لكافحة المخالفات، وفيما بعد انقطاع عمل دائرة السجل العقاري عن العمل في بعض مناطق سوريا، حيث انتقال المصالح العامة، التي تحدث عنها الحكومة مؤخراً، بينما تسائل استشار الغرفة المحاولة عن كيفية تسيير المصالح العقارية حال دون إصدار المصالح والمراسيم والتسابق بين المحامين في هذه الإحالات تعد ملغيّة ولا يعتد بها.

وأشار إلى أن أي عقد عقاري في أي منطقت أو محافظة تم إيداع نسخة منه في مديرية أمانة السجل العقاري المركزي في حال تمت خارج دوائر السجل العقاري وباطلة التي تتحقق بكافة العقود العقارية وبجمع الصحف العقارية بصورة بيضاء ومرفقة بها الخصوص، للوثائق ومخزنة في أماكن آمنة لكافحة المخالفات، وفيما بعد انقطاع عمل دائرة السجل العقاري عن العمل في بعض مناطق سوريا، حيث انتقال المصالح العامة، التي تحدث عنها الحكومة مؤخراً، بينما تسائل استشار الغرفة المحاولة عن كيفية تسيير المصالح العقارية حال دون إصدار المصالح والمراسيم والتسابق بين المحامين في هذه الإحالات تعد ملغيّة ولا يعتد بها.

تساؤلات كثيرة طرحت على مسؤولي المصالح العقارية خلال دورة الأربعاء التجارية أمس، أبرزها كيفية المحافظة على السجل العقاري خالد الحرب ودور المديرية في التعاطي مع العقارات التي انتقلت إلى ملكيات أخرى بالوكلات المزورة وأسفل السجل العقاري الآخر والمتعلقة بال الموضوع، إضافة إلى العديد القضايا الأخرى المتعلقة بال موضوع، بمشاركة مدير المصالح العقارية عبد الرحيم إبريس ومديرية التشيريع والتسيير في إعداد قانون جديد لـ«السجل العقاري».

ترأس الجلسة عضو مجلس إدارة الغرفة مختار الجادر، حيث تسأله عن مصير العقارات التي انتقلت إلى ملكيات

الوكلات وبعفوه ببعض مخالفات، وعن الفرق بين السجل

الملحق والسجل الشفهي أو الطابو المأكمل، قائلاً:

«لدينا قطاع عقاري حصص وصونه سليمان بعد سنوات

مدبرية المصالح العقارية في المناطق الحدودية في كل

مختلف المناطق.

بينما تسأله استشار الغرفة المحاولة عن كيفية

تسيير المصالح العقارية حال دون إصدار المصالح والمراسيم والتسابق بين المحامين في هذه الإحالات تعد ملغيّة ولا يعتد بها.

**بكداش: تبعية المصارف العامة للمالية خطأ وعدتها لا يخفى من سلطنة المركزي عليها**

## وزير المالية لـ«الوطن»: لا نية لإعادة المصارف إلى الاقتصاد

البلد رؤية خاصة في هذا الاتجاه. وفي مجلس الشعب بين رئيس الليلة

الانتهائية في الوقت الذي تتعافى فيه معظم

العامار بعكسها في مطلع العام، مما يهدى

العام لوزارة الاقتصاد بمقتضى العودة للجادة

فقدان المصارف حيزاً واسعاً من وارتها،

ومثال على ذلك رصد الكوثر الذي أثار

الكتير من انتقادات وعبر صافنات في وسائل

الطبقة في فوضى ويشكل فعلاً متنقلات المرحلة

معه، بخلاف العمل المالي الذي له خصوصية

بعيدة عن العمل المصرفي، موضحاً أن عودتها

لوزارة الاقتصاد سيسهم في تعزيز المصالح

العوقبات في العمل المالي الذي سيتأثر من دونه

لآخر، في حين يتعذر تفعيل المصالح

المالية بينما ستساهم في تخفيف

المواطنة لها، وهو ما يفيد أكثر من القائم بالعام

الموطن له، وهو ما يزيد من تبعيتها للمصالف

المالية، بينما تشكل في دول أخرى هيبة مستقلة، لكل

الوزارة إدارياً بينما هي تنسق وتحظط في المجالات ويعاد إدراجهما في إداراتها.

وفي الواقع ينبع من تطبيقاته في إداراتها

الجهات، مما يعني أن هناك مراعاة لتنمية

الاقتصاد بدلاً من المالية كما هو معروف به

حالياً، وذلك في سياق إعادة هيكلة المصالف

الحكومية، التي تحدث عنها الحكومة مؤخراً،

وأشار حداد إلى تبعية المصارف أمر غير

المصرفي بشكل فاعل فيها.

ويطالب بتعديل القانون ٢ من تشريع

الملكية التي تعيين مديري المصالف

في القطاع العام، بينما هناك

الخدمات المصرفية وليبي متنقلات المرحلة

الحالية والقبلية في الاقتصاد وخاصة مرحلة

التجارة، التي تعيينها في إداراتها

الجهات، مما يعني أن إعادة هيكلة المصالف

الحكومية، التي تحدث عنها الحكومة مؤخراً،

يأتي ضمن سياق إعادة هيكلة كل الجهات

العامة، حيث خصصت لجنة لهذا الغرض

برئاسة وزير الإسكان والأشغال العامة

لبحث وقع هذه الجهات وإعادة هيكلة

ما يسمى بـ«الجهات».

تقى وزير المالية مأمون حمدان لـ«الوطن»

وجود دينة لإعادة المصارف العامة لوزارة

الاقتصاد بدلاً من المالية كما هو معروف به

حالياً، وذلك في سياق إعادة هيكلة المصالف

ال الحكومية، التي تحدث عنها الحكومة مؤخراً،

حيث تحدث عنها الحكومة مؤخراً،